وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الرقم: ٩٥٨/ى/ش.م/٢

التاريخ: ٢/ ٧/ ٢٠٢٤

إلى محافظة:

نرسل إليكم بالغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥/٢ تاريخ ١٩/٦/٢٠٢٤ المتضمن التعليمات الواجب اتباعها في اعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٥.

يرجى الاطلاع والإيعاز إلى الجهات التابعة إليكم للتقيد بمضمونه

وزير الإدارة المحلية والبيئة

الدكتورة لمياء شكور

المرفقات: صورة عن البلاغ

صورة إلى:

- المديرية العامة للمصالح العقارية
- شركات النقل الداخلي
- م. المالية / مالية المحافظات – مصادرة /
- م. التخطيط والتعاون الدولي
- دائرة المحاسبة
- الملف مع الأصل

– م. الأمين العام للمجلس

السيد رئيس دائرة

السيد رئيس الدائرة

وزارة

للتعميم الالكتروني

على الموقع الالكتروني

٢٠٢٤/٧/٩

١٠٦٩

السيد مدير الشؤون المالية والمحاسبة

للاطلاع والتقيد بمضمونه.

٢٠٢٤/٧/٤

محافظ حمص

المهندس نمير حبيب مخلوف

Y:\Share_Finance\...doc ١١ تموز ٢٠٢٤ ٠٩:٥٨:٠١ عاطف - تعميم تعليمات اعداد مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٥ -

شارع ١٧ نيسان/كفرسوسة

هاتف: 5 [illegible]

DSC@mlae-sy.org

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمهورية العربية السورية

رئاسة مجلس الوزراء

الرقم: ٣١ / ١٥ / ب

التاريخ: ١٩ / ٦ / ٢٠٢٤م

بتاريخ عاجل

بشأن إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٥

بغية إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٥ وعرضها على السلطتين التنفيذية والتشريعية في الموعد الدستوري المحدد تنفيذاً لأحكام المادة رقم /٧٩/ من الدستور، ولأحكام المادة /١٣/ من القانون المالي الأساسي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٥٤/ تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ وتوخياً للعمل على استصدار الموازنة المذكورة قبل بداية العام القادم.

نبلغكم التعليمات والأسس الواجب اتباعها في إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٥ راجين إلى جميع الوزارات والجهات التابعة لها التقيد بأحكام هذا التبليغ من حيث الشكل والمضمون والتوقيت.

أولاً: منهجية إعداد الموازنة

يجري إعداد الموازنة العامة للدولة وفق الآلية المعتمدة في القرار رقم /١٠/م و تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٠.

ثانياً: في اعتمادات العمليات الجارية

أ - تعدّ الوزارات والجهات التابعة لها والمحافظات التي تظهر اعتمادات عملياتها الجارية في الموازنة العامة للدولة مشاريع موازناتها من الاعتمادات الجارية وتقدمها إلى مديرية الموازنة الجارية في وزارة المالية على نسختين وذلك خلال موعد أقصاه ٢٠٢٤/٧/٤.

ب - يراعى في إعداد المشاريع المقترحة الأمور التالية :

١- تخصص اعتمادات الرواتب والأجور للبنود (١١ و ١٢ و ١٣) المطلوبة لعام ٢٠٢٥ وفق أعداد العاملين القائمين على رأس العمل فعلاً على أساس الرواتب والأجور الشهرية المطلوبة مضافاً إليها التعويض العائلي، بعد الأخذ بالاعتبار تخفيض رواتب وأجور العاملين الذين ستنتهي خدماتهم لغاية تاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ وخلال عام ٢٠٢٥ وفق الاستمارات رقم (٢ و ٣ و ٥ و ٦).

٢- تدرج الأعداد المطلوبة لإملاء الشواغر خلال عام ٢٠٢٥ على أساس رصيد الاعتمادات المطلوبة لها بشكل مستقل وفق الاستمارة رقم (٤) بالنسبة للبند /١١/ الرواتب وأجور العاملين، وحقل التعيينات الجديدة وفق الاستمارة رقم (٥) بالنسبة للبند /١٢/ أجور العمال المؤقتين والموسميين والعرضيين، وحقل المتعاقدين الجدد وحقل المراد التعاقد معهم وفق الاستمارة رقم (٦) بالنسبة للبند /١٣/ أجور ونفقات المتعاقدين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- يعد مشروع الاعتمادات المطلوبة للعمليات الجارية وفق الاستمارات المرفقة بهذا البلاغ ونضالاً البيانات وتطلب الاعتمادات ضمن الحقول المخصصة بكل استمارة ومرفق دليل عناوين البنود الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٢١٥/و لعام ١٩٨٤، (على أن تكون البيانات المتعلقة بكل بند من بنود الموازنة مفصلة وتبرر الاعتماد المطلوب).

٤- تصدق مشاريع موازنات الجهات التابعة لأي وزارة من الوزير المختص قبل تقديمها لوزارة المالية.

٥- مع مراعاة التعليمات والأسس المنصوص عليها في هذا البلاغ تقوم الأجهزة المعنية بإعداد مشاريع موازناتها الجارية وتقدمها لوزارة الإدارة المحلية والبيئة لتتم دراستها من قبل وزارة المالية بالتعاون مع ممثلي وزارة الإدارة المحلية والبيئة على أن يتم تقديم الموازنات في موعد أقصاه ٢٠٢٤/٧/٤.

٦- تؤكد على مضمون توجيهات رئاسة مجلس الوزراء المتضمنة العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط وترشيد الانفاق الجاري عند طلب أي اعتماد.

٧- إعداد دراسة شاملة حول الاشتراك في المنظمات والمؤسسات العربية والدولية التي يتطلب تسديدها بالقطع الأجنبي.

٨- تحديد حصة رب العمل المقدر أن تترتب على جهتكم لعام ٢٠٢٥ التزاماً بالقانون رقم (٢٨) تاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ المتعلق بتحويل حصة رب العمل شهرياً لصالح مؤسسة التأمينات الاجتماعية ليصار إلى رصدها ضمن اعتمادات البند /٥١/ "التزامات الخزينة العامة" في موازنة الدين العام لعام ٢٠٢٥ وتسديدها مباشرة من قبل وزارة المالية شهرياً لصالح المؤسسة.

٩- عدم تحميل الموازنة العامة للدولة أية نفقات وأعباء مالية يمكن تمويلها من مصادر تمويل أخرى كالهبات والتبرعات أو الموارد الذاتية.

ثالثاً: الخطة السنوية واعتمادات المشاريع الاستثمارية

أ- اعتبارات الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٥:

استناداً لأحكام المادة /١١/ من القانون المالي الأساسي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٥٤/ لعام ٢٠٠٦ والقانون رقم /١/ لعام ٢٠١١، القاضي بإحداث هيئة للتحصيل والعقوبات المالية، وبهدف رفع الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التنموية فإن الخطة السنوية لعام ٢٠٢٥ يجب أن تكون منسجمة مع الأهداف الكلية والقطاعية المقرة من قبل المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي على الوزارات والجهات التابعة لها والمحافظات اعداد مقترح الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٥ انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

١- تعد الخطة السنوية على المستويات الإدارية التالية:
- مستوى الجهة (وزارة – مؤسسة – شركة عامة).
- مستوى القطاع.
- مستوى النشاط.

٢-التقيد بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٧٠/م.و تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٩ بشأن رصد اعتمادات المشاريع التي تدخل ضمن ولاية وزارة الأشغال العامة والإسكان في موازناتها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣-التمسك على إعطاء الأولوية لمشاريع [illegible] التركيز على المشاريع
المستمر بتنفيذها وذات الأولوية والأثر [illegible] المشاريع المتوقفة لعدم الموافقة على ادراجها
بناءً على طروف الدول في المحافظات الحدودية أو المواجهة حالات طارئة تتطلب التدخل بشكل مباشر ، والمشاريع
الحيوية التي يتم تنفيذها عن طريق التعاون الدولي وعدم [illegible] على الموازنة العامة للدولة
٤-عدم إدراج أي مشروع جديد ورصد اعتماد له مالم يكن موافق عليه من قبل رئاسة مجلس الوزراء وعلى برنامجه
الوظيفي بعد التنسيق مع وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي حيث أن الموافقة على البرنامج الوظيفي
لاتعني بالضرورة رصد الاعتماد اللازم وإدراج المشروع في خطة عام ٢٠٢٥ وانما يتوقف ذلك بأهمية واستراتيجية
المشروع بالنسبة لمجموعة المشاريع الجديدة الاخرى لنفس القطاع وحسب الإمكانيات المالية المتاحة في الموازنة.
٥-أن يتم الأخذ بعين الاعتبار توصيات اجتماع المجلس الاعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي للعام ٢٠٢٤
الواردة في محضر الاجتماع رقم ١/١٥٠٨٥ تاريخ ٢٠٢٣/١٠/٣٠ وبخاصة فيما يتعلق بترتيب الأولويات وعدم
إدراج مشاريع جديدة واستكمال المشاريع الجاهزة والمتأثرة بالحرب والمشاريع المتوقفة وعدم السماح بالانتشار الأفقي
للمشاريع غير المدروسة وعدم إدراج مشاريع البنى التحتية والخدمات والدراسات الطارئة.
٦-تقوم الجهة صاحبة المشروع الجديد الذي تمت الموافقة على إضافته في الخطة بإعداد دراسة الجدوى
الاقتصادية والفنية للمشروع وتوفير [illegible] وتوفير الاعتمادات اللازمة لها في الموازنة العامة للدولة لمشاريع الاستبدال
والتجديد التي تتطلب ذلك، توضح من خلالها أهمية تنفيذ المشروع وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وأن يتم
إدراج الأثر البيئي للمشروع في دراسة الجدوى الاقتصادية وأن تكون له الأولوية التي يستحقها وتؤشر هذه المذكرات
والدراسات من آمر الصرف وكذلك الموافقة على برنامجه الزمني قبل إدراجه في [illegible] الاستثمارية لعام ٢٠٢٥
وفقاً لأهميته وضمن الامكانيات المتاحة.
٧- بخصوص المشاريع التأشيرية: تقوم هيئة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزارة المالية عند مناقشة
الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠٢٥ بدراسة هذه المشاريع كل على حدة لجهة الغاء المشاريع التأشيرية التي لم تنفذ
وتحديد المشاريع التي يمكن تنفيذها استجابة للمتغيرات الحاصلة وذلك بعد إعداد الإضبارة التنفيذية اللازمة بما فيها
دراسة الجدوى الاقتصادية وإقرارها من قبل هيئة التخطيط والتعاون الدولي.
٨-بخصوص المشاريع المعاد إدراجها لعدد سنوات وتمت تنفيذها ضعيفة: تقوم هيئة التخطيط والتعاون الدولي
بالتنسيق مع الوزارات والجهات التابعة لها بتحديد المشاريع الممكن تنفيذها خلال الأولوية عند رصد الاعتمادات
في خطة العام ٢٠٢٥ ومعالجة كافة المعوقات التي تحول دون التنفيذ أما بالنسبة للباقي المشاريع يتم ادراجها
في الموازنة برقم تأشيري لايتجاوز مئة ألف ليرة سورية على أن لايتم إجراء أي مناقلة بخصوصها.
٩-تعتبر وسائل النقل والإنتقال ضمن المشاريع الاستثمارية أقل أهمية في الاعتمادات الاستثمارية ولا تدرج إلا
بعد الحصول على موافقة مسبقة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء (عن طريق مديرية شؤون الآليات والمركبات
الحكومية في رئاسة مجلس الوزراء) حيث يتطلب صدور الموافقة أن تكون بنفس سنة رصد الاعتماد اللازم لذلك
وتطوى تلك الموافقة مع انتهاء السنة المالية المشار إليها
١٠-حصر الأضرار الناجمة عن أعمال التخريب والسلب على المنشآت والطرق وتصنيفها عن المنشآت والطرق التي
تحتاج إلى إعادة تأهيل في الحالات الأخرى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١١-عدم إدراج أية مشاريع جديدة تتعلق بتنمية الساحل المتوسط إدارياً حتى عام ٢٠٢٠ بما فيها الدراسة أو حتى البرنامج الوطني أو شراء أرض، إلا في الضروريات القصوى وبناءً على موافقة من رئاسة مجلس الوزراء بعد تقديم مذكرة تبريرية ترد من كل من وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

١٢-عدم إدراج أي مشاريع تتعلق بتجديد الأثاث والمعدات الكاملة في حال لم يرد اقتصارها على تجهيز المنشآت التي ستدخل العمل خلال عام ٢٠٢٥.

١٣-تتحمل الجهات مسؤولية تمويل الأعمال المتعلقة بالمشاريع المقترحة إلى تنفيذ الجوانب المادية والمالية الخطة الاستثمارية في إطار البرنامج الزمني للتنفيذ السابق والمحدد.

١٤-تحديد الاعتمادات المطلوبة لمشاريع الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي في حدود الفوائض الاقتصادية التي ستتحقق لديها في عام ٢٠٢٥ مضافاً إليها القروض الخارجية التي يتم التعاقد عليها خلال العام والتسهيلات الائتمانية الخاصة لها، ما أمكن ذلك.

١٥-بالنسبة للجهات التي تطلب إدراج مشروع الحصول على أجهزة خاصة (أمنية أو كشف عن المتفجرات) يتطلب ذلك مايلي:

- أن يتم تحديد تلك الأجهزة بالتنسيق مع مركز الدراسات والبحوث العلمية إستناداً إلى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/١٦٣٥٢ تاريخ ٢٠١٦/١١/١٤.
- الحصول على موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على إدراج المشروع.

١٦-عدم رصد اعتمادات لمشاريع الأتمتة والربط الشبكي والدفع الإلكتروني إلا بعد أن يتم التنسيق مع وزارة الاتصالات والتقانة ووزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي استناداً إلى توصيات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي رقم [illegible] تاريخ [illegible].

١٧-يتم تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة بالتنسيق مع المركز الوطني لبحوث الطاقة في وزارة الكهرباء استناداً لتوصيات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي المذكور أعلاه.

١٨-على الجهات صاحبة المشاريع الاستثمارية المبنية من خلو المواقع التي ستقام عليها المشاريع الجديدة من أية عقبات وإشغالات تعيق أو تؤخر المباشرة في تنفيذ المشاريع وعدم المباشرة بالتنفيذ قبل موافقة لجنة دراسة العقود لدى رئاسة مجلس الوزراء وانتهاء كامل الاختبارات الفنية للمشروع بعد تنفيذها.

١٩-أن تكون الدراسة والإختبارات الفنية للمشاريع المحددة المواقع على إنجازها واضحة ودقيقة وأن تتم عملية التدقيق بالتوازي مع الدراسة وليس بعدها.

٢٠-توافي الجهات العامة هيئة التخطيط والتعاون الدولي بخطة التدريب والتأهيل وفق النماذج المعممة لاعتمادها متضمنة حاجتها من التدريب الخارجي وتقوم هيئة التخطيط والتعاون الدولي بمراعاة الاحتياجات من التدريب الخارجي مع البرامج التدريبية والدورات المقدمة من الجهات الخارجية والمنظمات الدولية والحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء بخصوص التدريب الخارجي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢١-تخصص اعتمادات الرواتب والأجور والتعويضات وفق أعداد العاملين للتعيين في رأس عملهم فعلياً حسب جدول الرواتب والأجور المشورة المخطوة وذلك تخصص لمرد رواتب وأجور وتعويضات حسب النموذجين

٢٢-التأكيد على الالتزام بالملاحظات السابقة فيما يتعلق بالمشاريع المعروضة والمستدعاة من كل الجهات التابعة.

٢٣-التأكيد على القرار رقم /٦٩٣/ تاريخ ٢٠١٢/٤/١٨ المتضمن نظام استخدام العقارات المملوكة للدولة بغرض استثمارها في المشاريع الخاضعة لقانون الاستثمار رقم /١٨/ لعام ٢٠٢١ وتعديلاته.

ب-طريقة إعداد الخطة السنوية الاستثمارية :

وهي الأسلوب الذي يجب أن تعد الخطة السنوية بموجبه من الناحية الفنية وتحديد المفاهيم والتعاريف الاقتصادية والمحاسبية فصلاً [illegible] والمساعدة وتحديد النماذج المذكورة الأساسية والمساعدة خطط حول المشاريع والمؤشرات التي تتضمنها.

تقوم الوزارات والجهات التابعة لها والمحافظات بإعداد مشاريع خططها الاستثمارية لعام ٢٠٢٥ بجانبيها المادي والمالي بحيث توافق بها كل من وزارة المالية (مديرية الموازنة الاستثمارية) وهيئة التخطيط والتعاون الدولي على نسختين خلال مدة أقصاها ٢٠٢٤/٣/٤ وترعى في إعداد مشاريع الخطة الأمور التالية:

١-الترابط الفني والاقتصادي فيما بينها، وكذلك بين المستويات التخطيطية المختلفة والعمل على أن تمكن هذه النماذج من تطوير النشاط المخطط له في مختلف المستويات بجوانبه المادية والمالية والبشرية.

٢-الربط المباشر بين الموازنة العامة للدولة والموازنات الفرعية من خلال الربط بين مفاهيم الحسابات القومية الاقتصادية والأنظمة المحاسبية.

٣-التركيز في الخطة السنوية الاستثمارية على عدد محدود من المتغيرات الأساسية يمكن من خلالها تعديل مسارات التنفيذ والمرونة لتحقيق الأهداف الأساسية للخطة الاستثمارية.

٤-تحقيق الترابط بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال المتغيرات والمؤشرات بحيث تتيح إعداد خطط نوعية لها أهدافها وسياستها في إطار الأهداف والسياسات العامة للدولة.

٥-تتم مناقشة مشاريع الخطط الاستثمارية [illegible] في وزارة المالية -مديرية الموازنة الاستثمارية- لتحديد أولويات المشاريع الاستثمارية لها وفق برامج زمنية يتم تصميمها والتقيد بحضورها في مواعيدها المحددة وذلك بحضور ممثلين عن هيئة التخطيط والتعاون الدولي ومصرف سورية المركزي ويتم تحضير قوائم بالمشاريع لكل جهة مرتبة وفق الأولوية.

٦-يتم إرسال مشاريع الخطط الاستثمارية للوزارات والجهات التابعة لها والمحافظات على شكل نسخة ورقية وأخرى الكترونية بعد بيان قيمها النهائية إلى وزارة المالية -مديرية الموازنة الاستثمارية- وهيئة التخطيط والتعاون الدولي مرفقة بكتاب اعتماد من الوزير المختص أو المحافظ .

٧-تقوم وزارة المالية بالتنسيق مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي برفع مشروع الخطة الاستثمارية للمجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في موعد أقصاه ٢٠٢٤/٩/٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج- تتضمن طريقة إعداد الخطة المقترحة لكل ذلك:

١- المؤشرات المشتركة بين جميع القطاعات (المؤشرات الأساسية التالية):

- الإنتاج المحلي الاجمالي.
- مستلزمات الإنتاج.
- الناتج المضاف الإجمالي.
- المشتغلون.
- الاستثمارات.

٢- المؤشرات المادية الخاصة بكل قطاع:

التعاريف :

٢-١-الإنتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق: /النموذج رقم ١/

أي المصانع والخدمات المنتجة داخل الوحدات الإنتاجية، ويقيم الانتاج بسعر السوق على أرض المنشأة ويشمل الإنتاج الإجمالي بالاستناد إلى الحساب التحليلي الأساسي ما يلي:

الحساب /٤١/ "صافي مبيعات الإنتاج التام": وتشمل الإيرادات الناتجة عن مزاولة الجهة العامة لنشاطها الأساسي الوارد في صك احداثها.

الحساب /٤٢/ "إيرادات تأدية الخدمات للغير": وهي قيمة الخدمات

الحساب /٤٢١/ "إيرادات تشغيل للغير": وهي قيمة التشغيلات التي تتم في الشركة لحساب الغير على مواد منتجات لا تملكها الجهة العامة الاقتصادية.

الحساب /٤٢٢/ "خدمات مباعة": وهي الإيرادات التي تحققت من تقديم الخدمي

الحساب /٤٣/ "صافي مبيعات المضاعف بغرض البيع": وهي إيرادات مبيع البضائع التي تشترى بغرض البيع وبالحالة التي استريت بها دون إجراء أي عمليات صناعية عليها.

٢-٢-مستلزمات الإنتاج: /النموذج رقم ٢/

وهي المواد الأولية والمساعدة والخدمات المستخدمة في الإنتاج وتقيم مستلزمات الإنتاج بسعر السوق وإصلة أرض المنشأة وتشمل مستلزمات الإنتاج حسب النظام المحاسبي الاساسي ما يلي :

- **الحساب /٣٢/ "المستلزمات السلعية":**

وتتمثل في السلع المستخدمة في العمليات الإنتاجية والتي تدخل مباشرة في تكوين المنتج النهائي أو تساعد في تنظيم وإدارة العملية الإنتاجية وتصريف المنتج النهائي، وهي على سبيل المثال :

(الخامات الرئيسية، الخامات المساعدة، الوقود والزيوت، قطع التبديل، مواد التعبئة والتغليف....).

- الحساب /٣٣/ "المستلزمات الخدمية":

أي ما تتحمله المنشأة/الشركة مقابل الحصول على خدمة مباشرة من الغير ساعد على تنظيم العملية الإنتاجية وتصريف المنتج النهائي مثال: مصروفات الصيانة، مصروفات تشغيل لدى الغير وخدمات أخرى.

- الحساب /٣٤/ "تغيرات بضاعة أول المدة"

ويقصد بها المشتريات التي يكون الغرض من شرائها اعادة بيعها وتحقيق ربح بفارق في الفرق بين ثمن البيع وكلفة الشراء، ونوصي لمكافحة الهدر يجب أن تتناقص نسبة مستلزمات الانتاج إلى الانتاج عاماً بعد عام.

04 07 2021 12 38PM EST

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣-الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق /النموذج رقم ٣/

وهو الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق والمستلزمات وناتج بسعر السوق ويقصد آخر فهو يمثل القيمة المضافة ويساوي الناتج مطروح منه الفاقد

- الأجور والرواتب والتعويضات (أي الحساب /٣١/).
- الإهتلاك.
- الضرائب غير المباشرة.
- فائض التشغيل (مجمل الدخل الناتج للمنشأة).

ناقصا الاعانات .

٤- الاعتمادات الاستثمارية: /نموذج رقم ٤/

ويقصد بها إمكانية الإنفاق المتوقع على المشاريع الاستثمارية المدرجة في الخطة الاستثمارية وهي إما اعتمادات لمشاريع الاستبدال والتجديد او لاستكمال مشاريع مباشر بها او لمشاريع جديدة حسب المفاهيم التالية:

٤-١ - مشاريع الاستبدال والتجديد : وهي المشاريع التي تؤدي إلى رفع مستوى تشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة أو زيادة الإنتاج أو إزالة الاختناقات في العملية الإنتاجية أو تخفيض تكاليفها أو التي يتم نقلها من خطة سنوية إلى أخرى.

٤-٢ - المشاريع المباشر بها (المنقولة): وهي المشاريع التي تم البدء بتنفيذها في الخطة الحالية.

٤-٣- المشاريع الجديدة: وهي المشاريع التي سيتم البدء بتنفيذها بالإضافة إلى المشاريع المنجزة دراستها الاقتصادية والفنية أو المشاريع التي تتاح لها تمويل خارجي سواء كان من الصناديق الدولية أو بموجب اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف على أن تكون مدرجه في الخطة الاستثمارية وعلى أن يتم لكل منها إعداد النموذج المرفق رقم /٤/ والذي يلخص دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع من منظور الاقتصاد الوطني.

٤-٤- التكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع: ويقصد بها التكلفة المحددة لإنجاز المشروع بدءاً من تاريخ المباشرة في التنفيذ حتى مرحلة بدء التشغيل واستثمار المشروع مضافاً إليها ملاحق العقود المنفذة وكامل الاعمال الاضافية على المشروع.

كما يتوزع الإنفاق المتوقع على المشاريع الاستثمارية على فترات الموازنة حسب طبيعة هذا الإنفاق وفق النماذج المرفقة.

٤-٥- يتم ترتيب تلك المشاريع في النموذج حسب الأولوية والأهمية حيث تأتي المشاريع الأقل أهمية في آخر النموذج.

٥- المشغلون: /نموذج رقم ٨/

وهم الأشخاص المرتبطون بالعمل في المنشآت او المؤسسات و الوحدات الإدارية الأخرى ويقسم المشغلون حسب أماكن عملهم إلى مشتغلين بحسب الأنشطة الرئيسية التالية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥-١ حسب أقسام العمل:

- الإدارة.
- الإنتاج.
- الأقسام المساعدة على الإنتاج.
- الخدمات.

٥-٢ حسب الحالة التعليمية (المؤهل):

وتقسم بحسب الدقة التالية:

- الشهادات الجامعية وتوزع إلى:
- علوم هندسية.
- علوم أساسية.
- علوم إنسانية.
- المعاهد وتوزع إلى:
- معاهد فئة العلوم الهندسية.
- معاهد فئة العلوم الأساسية.
- معاهد فئة العلوم الإنسانية.
- التعليم الثانوي والفني والتعليم العسكري ويتضمن :
- الثانوية العامة.
- الثانويات الفنية.
- المدارس المهنية فوق التعليم الأساسي.
- التعليم الأساسي وما دون.

٥-٣ المشتغلون في سنة الأساس ٢٠١٥ :

ويقصد به عدد المشتغلين القائمين على رأس عملهم في نهاية عام ٢٠١٥ .

٥-٤ المشتغلون في نهاية السنة السابقة للخطة :

ويقصد به عدد المشتغلين القائمين على رأس عملهم بتاريخ تعميم الجدول مضافاً إليهم المتوقع عودتهم بنهاية العام للالتحاق بالعمل (إجازة تفرغ علمي - الانتداب - إعارة - الدراسة) مطروحاً منه العدد المتوقع تسربه بشكل نهائي: تقاعد أو أسباب أخرى.

٥-٥ الطلب المخطط ويشتمل:

- تعويض التسرب ويقصد به تأمين عمالة بعدد العمالة التي ستترك العمل لتتمكن الجهة من بديل عنه ويعوض إما بنفس الاختصاص أو اختصاص آخر تحتاجه الجهة ويمكن أن يكون العدد المعوض أقل أو يساوي عدد المتسربين النهائي.
- الطلب الجديد ويتألف من:
  - عاملين جدد لإشغال وظائف جديدة في الجهة العامة.
  - عاملين جدد لتشغيل مشاريع جديدة أو خطوط إنتاجية جديدة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا بد للإدارة في المنشأة أو المؤسسة [illegible]

- أن تكون معدل نمو الإنتاج العالمي أكبر من معدل نمو عدد المشتغلين.
- أن تكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو عدد المشتغلين وبالتالي زيادة في إنتاجية العامل.
- أن يتم التركيز على تعديل التركيب النوعي في القوى العاملة لصالح الأنشطة ذات التقنية الملائمة للتطور وفي أقسام العمل الإنتاجية.

[illegible] إنتاجية العامل

$$\text{متوسط الإنتاجية} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{وسطي عدد المشتغلين في العام}}$$

٦- المشتغلون في آخر العام :

عدد العاملين نهاية العام السابق + المعينين خلال عام الخطة - المسرب في نهاية عام الخطة.

رابعاً -- يتم تنفيذ الخطة السنوية وفقاً للمعايير التالية:

أ-القطاع الانتاجي:

العمل على ترميم مصادر الانتاج الأكثر قابلية لأن تعاود الانتاج بأسرع وقت وبأقل التكاليف، بحيث تبدأ بالمساهمة بخلق القيم المضافة وتأمين موارد مالية أو مادية محلية، وتساهم في تعديل خلل الميزان التجاري، يتم التركيز على النقاط التالية:

١- المشاريع التي وصلت نسب التنفيذ فيها إلى مراحل متقدمة، على أن يؤخذ بعين الاعتبار عند ترتيبها الأمور التالية:

٢- استخدام المواد الأولية المنتجة محلياً.

٣- تلبية المنتجات للسلة الاستهلاكية (الغذائية والصحية).

٤- أن تكون فترة التفريغ قصيرة (عام [illegible]) بتسلسل الأولوية للمشاريع ذات الفترة الأقصر.

٥- الموارد المتاحة من القطع الأجنبي أثناء تحديد الأولويات وإعطاء الأولوية لمستوردات من الاحتياجات الأساسية والمواد الأولية والمشاريع الحيوية.

٦- أن يقع المشروع في منطقة آمنة ومحصن من مخاطر التنمية.

٧- الدور الذي يمكن أن يلعبه المشروع في تحسين الميزان التجاري لجهة حلوله في تصنيع المواد الأولية المحلية وزيادة القيمة المضافة و بديل للسلع المستوردة أو زيادة الصادرات.

٨- اعطاء الأولوية للمشاريع الجديدة ومشاريع الاستبدال والتمدد التي تنتج السلع والمنتجات التي تحتاجها مرحلة إعادة الإعمار وخاصة مشاريع (الاسمنت ومواد البناء، الحديد، الزجاج و غيرها).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب- بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة يتم:

معالجة مسألة تحديد الأولويات للمشاريع التي تدخل ضمن وأنه وزارة الاشغال العامة والإسكان في موازنتها بحيث

يتم الأخذ على سبيل المثال [illegible] بين الأهمية النسبية لكل مشروع والإسكان في حالة تضمن

١- تحديد الأولويات المطلوبة ونوعها وقيمتها.

٢- بالنسبة المشاريع التي تنفذها جهات وزارة الاشغال العامة والإسكان يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد هذه المشاريع نوعية المشاريع المتوفرة [illegible] والمقررة في المناطق الآمنة حصراً، وتحديد أولويات رصد الاعتمادات المخصصة للدراسات والانشاء بحيث يتم التركيز على المشاريع التي يمكن الانتهاء منها خلال عام ٢٠٢٥ فقط مع الاشارة إلى أهمية تنفيذ المشاريع من قبل شركات الوزارة وليس تنفيذها للقطاع الخاص [illegible] الشركات التابعة للوزارة.

٣- بهدف زيادة قدرة الدولة على التدخل في السوق:

تركيز المشاريع المتعلقة بمؤسسات التدخل الايجابي على تحديث أسطول النقل، وتجهيز وحدات التبريد والتخزين، والأمن والربط اسبكي، وأخيرا المرسى الدولي بعد توفر الدراسة المطلوبة.

٤- بهدف تأهيل وتجهيز البنية التحتية يتم التركيز على:

٤-١- توجيه الاعتمادات المخصصة لوزارة الكهرباء والجهات التابعة لها لاستمرار انتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وزيادة موثوقية شبكة التوزيع، وتأهيل [illegible] المحطات، وتأمين مصادر الطاقة للمناطق والمدن الصناعية، والعمل على تأمين التجهيزات اللازمة من محطات تحويل وربط شبكي وغيرها، تشجيع انتاج وبناء مزارع الطاقة الشمسية والتركيز على الاعتماد على الطاقات البديلة.

٤-٢- توجيه استثمارات وزارة النقل لتحسين الحالة [illegible] النقل وتخفيض التكاليف بتوسيع وزيادة القدرة الانتاجية للموانئ السورية، الربط الطرقي البري والحديدي بين العراق والمناطق الآمنة وخاصة المنطقة الوسطى، رصد الاعتمادات لضمان استمرارية العمل في المطارات السورية.

٤-٣- توجيه استثمارات وزارة النفط والثروة المعدنية نحو زيادة الانتاج من النفط والغاز في المنطقة الوسطى والجنوبية، وتجهيز وحدات تعبئة الغاز والوقود في المحافظات الآمنة، اضافة بناء خزانات لتخزين الوقود كاحتياطي في المناطق الآمنة.

٤-٤- توجيه اعتمادات الإدارة المحلية نحو تحسين مستوى الخدمات العامة خاصة النقل الداخلي، إدارة النفايات الصلبة، تأهيل المدارس والمراكز الصحية، وتأهيل وتحديث البنى التحتية للمدن والمناطق الصناعية.

٤-٥- توجيه اعتمادات وزارة الموارد المائية نحو تحسين موثوقية الشبكة وتنفيذ [illegible] الفاقد، والطاقة المتجددة، واستصلاح الأراضي، وصيانة السدود وقنوات الري.

٤-٦- التركيز على مشاريع التحول الرقمي، والدفع الإلكتروني، والفوترة الإلكترونية.

04 07 2024 12 36PM FAX

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د- يتم التركيز في الإنفاق على مشاريع الصحة، تعليم، الى (أن

د-١- التركيز في مشاريع الصحة [illegible]

معوقين، فنطرة قاسية، محطات توليد كهرباء) التي تعاني من ضعف [illegible] والمصابين، وأعداد المهجرين في المحافظات الآمنة.

د-٢- التركيز في مشاريع [illegible]

الأمنة والتي تخدم أوسع منطقة جغرافية، [illegible]

د-٣- التأكيد على تفعيل دائرة [illegible]

الاستثمارية، وتخفيف الضغط [illegible]

خامساً – في إيرادات الموازنة العامة.

أ- تقوم مديرية الإيرادات العامة في وزارة المالية بالتنسيق مع الهيئة العامة للضرائب والرسوم بتقدير الإيرادات الخاصة بالأبواب:

الباب /٦/ الإيرادات الناتجة عن الضرائب والرسوم.

الباب /٧/ الإيرادات الناتجة عن ملكية الدولة واستثماراتها العامة عدا حق الدولة والأتاوة للقطاع النفطي والمنشآت الطبيعية.

الباب /٨/ الإيرادات المتنوعة.

وتقدمها إلى مديرية الموازنة الجارية.

ب- تقوم مديرية الموازنة الجارية بالتعاون مع مديرية [illegible] الموازنة الاستثمارية بتقديرات الإيرادات الخاصة بالباب (٩) الفائض المتراكم والبند (١٠) الإيرادات الاستثمارية.

ج- ترفق بالتقديرات المشار إليها في البندين (أ ، ب) مذكرة إيضاحية تبين فيها وضع التحصيل الفعلي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ والتوقع لتحصيله خلال النصف الثاني من السنة المقدرة والعوامل المختلفة التي أثرت أو ستؤثر في هذه التحصيلات سواء أكان ذلك من ناحية الزيادة أو النقص.

د- ترفع تقديرات الإيرادات إلى مديرية الموازنة الجارية في موعد أقصاه ٢٠٢٤/٧/٣١.

سادساً – في هيئة التجارة الخارجية وموازنة النقل الأجنبي والتمويل الخارجي:

تقوم الوزارات والجهات التابعة لها بإملاء الجداول المرفقة بمذكرتها وفق الأسس المبينة أدناه وتوافي بها كل من وزارة المالية (مديرية الموازنة الاستثمارية ومديرية الموازنة الجارية) وهيئة التخطيط والتعاون الدولي ومصرف سورية المركزي خلال مدة أقصاها ٢٠٢٤/٧/٤ .

أ- مبادئ عامة:

١- مراعاة الدقة في تقدير الاحتياجات من القطع اللازم لاستيراد السلع والخدمات.

٢- ترتيب الاحتياجات بالنسبة للمشاريع الاستثمارية حسب الأهمية [illegible]

04/07 2024 12:34PM FAX 0007/0019

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- احتياجات المشاريع الاستثمارية القائمة بشقيها.
- مستلزمات الإنتاج الضرورية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى تشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة.

٣- يدرج في حقل الفعلي ٦/٣٠ من جدول خطة القطاع ٦٠٪ من مبالغ الاعتمادات المستندية المفتوحة /الصادة منها وغير المنفذة/ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤.

٤- يدرج في حقل المقدر لنهاية العام القطع المقدر ومبرئه عن كامل العام.

٥- إن تأخر أي جهة عامة عن تقديم المعلومات له كورة خلال المواعيد المحددة يؤدي الى عدم رصد أي مبلغ من القطع الأجنبي لها خلال عام الخطة.

٦- توجه الاستيضاحات عن كيفية إعداد الجدول عند الضرورة إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مديرية التخطيط والإحصاء).

ب- كيفية إعداد خطط التجارة الخارجية وميزانية القطع الأجنبي والتمويل الخارجي :

١ - الاستيرادات الخاصة والصادرات من الصناعة والمنشآت أرقام (١٣/أ-١٣/ب-١٣ ج-١٣/د) :

١-١- يملأ الحقل الأول من العمود (عام ٢٠٢٤) في النموذج رقم (١٣/أ) المتعلق بالصادرات الفعلية من السلع والخدمات بالاستناد الى البيانات [illegible] عن الستة الاشهر الأولى من عام ٢٠٢٤ وتقوم الجهة بعد ذلك بملء الحقل الثاني من العمود السابق بتقدير الصادرات المتوقعة عن المدة المتبقية من العام بالاستناد إلى ما صدر في الأعوام السابقة وملاحظة العقود والارتباطات التي التزمت بها الجهة خلال [illegible]

ويملأ الحقل الفعلي من النماذج (١٣/أ-١٣/ب-١٣/ج-١٣/د) بمجموع المصدر لكامل عام ٢٠٢٣.

١-٢- يملأ العمود (مخطط ٢٠٢٥) في النماذج (١٣/أ-١٣/ب-١٣/ج-١٣/د) المتعلقة بالصادرات من السلع والخدمات المخططة لعام ٢٠٢٥ بالاستناد الى توقعات الجهة العامة للتصدير خلال عام الخطة وعلى ضوء الخطط الأخرى في هذه الجهة وخاصة خطة الانتاج والاستثمار والذي العاملة وانتاجية العمل والخطة المالية واتجاهات الأسواق العالمية.

ويمكن في حاله صعوبة تقدير صادرات الجهة العامة القيام بأخذ وسطي صادراتها عن الأعوام الثلاث السابقة وإضافة أو تخفيض نسبة متوقعة معينة على ضوء خبرتها المتراكمة وبالاستناد الى الرقم التوجيهي لصادراتها لعام ٢٠٢٥.

كما تستطيع الجهة العامة إن توفرت لها موازين سلعية لمنتجاتها أن تقدر بسهولة قيمة الفائض المتاح للتصدير في ضوء الاعتبارات آنفة الذكر.

١-٣- يملأ العمود (نسبة التغيير) في النموذج رقم (١٣/أ) بمقارنة الأرقام في العمود (مخطط ٢٠٢٥) بمجموع عام ٢٠٢٤ في الجدول الآنف الذكر ويسجل الفرق بالنسبة المئوية بالقيمة والكمية.

١-٤- يملأ النموذج رقم (١٣/أ) المتعلق بالتوزيع الاتجاهي للصادرات وذلك حسب درجة تصنيع تلك الصادرات إلى:

04 07 2024 12:35PM FAX 6100/0100
Cmai
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١-٤-١ سلع مصنعة :

هي السلع التي أجريت عليها عمليات تحويل صناعية أدت إلى زيادة قيمتها الاستعمالية بغرض تحسين القيمة المضافة والتي تعتبر تعرف الجهة القائمة بمصادر منتهية الصنع

١-٤-٢ سلع نصف مصنعة .

وهي السلع التي أجريت عليها عمليات تحويل صناعية أدت إلى زيادة قيمتها الاستعمالية بغرض تحسين القيمة المضافة إلا أنها لا تعتبر تعرف الجهة القائمة بمصادر منتهية الصنع وهي تشكل أي عمليات صناعية تحويلية أخرى إذا دخل الجهة القائمة بالمصدر

١-٤-٣ سلع خام .

وهي السلع التي صدرت من قبل الجهة القائمة بالمصدر دون أن تجرى عليها أية عمليات تحويل صناعية أخرى وتشمل هذه الفئة بالمواد الزراعية كالقطن والحبوب والذهب الخام وبعض المنتجات الغابية الأخرى.

١-٥ يملأ الجدول رقم (١٢/ج) بجدول الصادرات حسب طريقة الدفع على النحو التالي :

- صادرات بالقطع الحر:

وهذه تشكل قيمة الصادرات التي تحول قيمتها إلى القطر بالعملات القابلة للتحويل

- صادرات بمستهلات الحلب

١-٦ تملأ النموذج رقم (١٣/د) المتعلقة بالتوزيع للصادرات من الصناعات الخدمات حسب الشكل الدولية.

ج-الاستمارات الخاصة بالصعوبات من البيانات والمعلومات المطلوبة

١- يملأ الحقل الأول من العمود (عام ٢٠٢٤) في النموذج المتعلق بالتوزيع السلعي للصعوبات من الصناعات والخدمات والأقساط بالأسلوب الذي ملئ فيه حقل لعمود (عام ٢٠٢٤) في النماذج (١٣/أ-١٣/ب-١٣/ج-١٣/د) المتعلقة بالصادرات من السلع والخدمات.

٢- يملأ العمود (مخطط ٢٠٢٥) في النماذج (١٣/أ-١٣/ب-١٣/ج-١٣/د) المتعلق بالتصدير من السلع والخدمات والأقساط بالأسلوب الذي يملأ فيه العمود (مخطط ٢٠٢٥) في النماذج (١٣/أ-١٣/ب-١٣/ج-١٣/د) المتعلقة بالصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار الطلب المحلي الذي يمكن تحديده بمعرفة هيئة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية.

٣- يملأ عمود (نسبة التغير) في الجدول المتعلق بالصعوبات بالأسلوب الذي يملأ به (عمود نسبة التغير) في النموذج رقم (١٣/أ) المتعلق بالصادرات.

٤- يملأ جدول التوزيع الاقتصادي للصعوبات من الصناعات والخدمات والأقساط النموذج رقم ١٤/ب) حسب استخدام المواد والتي تقسم إلى:

٤-١- سلع استهلاك نهائي :

تشمل السلع التي يجري استيرادها وتوزيعها في الأسواق المحلية بحالتها التي هي عليها دون إجراء أية عمليات تحويل صناعية أساسية عليها

01/07 2024 12 :14PM FAX
6700/6000
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤-٢- سلع استهلاك وسيط:

تشمل السلع التي يجري [illegible]

٤-٣- سلع رأس المال الثابت :

تشمل الآلات والتجهيزات والسركبات ووسائل النقل التي تستورد وتباع إلى قطاع الأعمال.

٥-يملأ جدول أشكال التبادل التجاري للمستوردات من البضائع والخدمات (النموذج رقم ١٤/ج) بالأسلوب الذي يملأ فيه جدول أشكال التبادل التجاري للصادرات في (النموذج رقم ١٣/ج).

٦-يملأ جدول التوزيع الجغرافي للمستوردات من البضائع والخدمات والأقساط (النموذج ١٤/د) بالأسلوب الذي يملأ فيه حقل التوزيع الجغرافي للصادرات في النموذج رقم (١٣/د) البيانات الواجبة بخطة القطع الأجنبي والتمويل الخارجي.

٧- يملأ جدول خطة القطع الأجنبي (النموذج ١٥).

٨- يملأ العمود رقم (١-١) الخاص بعام ٢٠٢٤ بخطة الجهة من القطع الأجنبي للعام المذكور.

٩- يملأ العمود رقم /١-٢/ بالصفة الفعلي لغاية ٢٠٢٤/٦/٣٠ ويتضمن مجموع مبالغ الاعتمادات المستندية المفتوحة المنفذة منها وغير المنفذة خلال النصف الأول لعام ٢٠٢٤.

١٠- يملأ العمود /١-٣/ بالمقدر عن المدة المتبقية من العام بالاستناد إلى الأعوام السابقة وملاحظة العقود والارتباطات التي التزمت بها الجهة.

١١- يملأ العمود /١-٤/ بمجموع الإنفاق الفعلي والمقدر من القطع لكامل العام.

١٢- يملأ العمود رقم /٢/ بالمخطط لعام ٢٠٢٥ بالاستناد إلى توقعات الجهة وفي ضوء الخطط الأخرى المرتبطة بها.

١٣- يملأ جدول خطة التمويل الخارجي على المشاريع الاستثمارية لعام ٢٠٢٤ النموذج ٦/(أ- ب) بحيث يوضح اسم المشروع وقيمة القرض الممنوحة للمشروع وفقاً للحقول الواردة في النموذج ٦/(أ- ب).

د- التوزيع الزمني:

١ -بعد أن تقوم الجهة العامة بملء البيانات المطلوبة منها في النماذج ذوات الأرقام (١٣/أ-١٣/ب-١٣/ج-١٣/د) الخاصة بالصادرات من السلع والخدمات والأرقام (١٤/أ-١٤/ب-١٤/ج-١٤/د) الخاصة بالمستوردات من السلع والخدمات والأقساط والنموذجين رقم ١٦-١/(أ-ب) الخاصة بخطة القطع الأجنبي وخطة التمويل الخارجي ترفق هذه الجهات العامة مع الجداول المذكورة أسباب تبريرية تبين فيها:

١-١ الأسس التي استندت إليها للوصول إلى الاحتياجات المخططة للمستوردات والأهداف المخططة للصادرات.

١-٢ التغييرات في بنية الجهة العامة التي أدت الى تنبيه لأهدافها في التصدير أو الاستيراد.

١-٣ التدابير والإجراءات التي ستقوم بها الجهة العامة لتحقيق أهداف خطتها للتجارة.

١-٤ مدى ارتباط أهداف الاستيراد والتصدير بالخطط الأخرى من إنتاجية واستثمارية مالية وأيدي عاملة.

٢- تقوم الجهة العامة بإرسال الاستمارات أعلاه بالإضافة إلى المذكرة التفسيرية إلى الوزارة التابعة لها لتصدر إلى موافقتها واعتمادها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تقوم كل وزارة بخطط الجهات التابعة لها وتقوم بتجميع الخطط التصديرية لتلك الجهات وتقوم بتجميعها بشكل خطة واحدة للتجارة الخارجية والقطع الأجنبي على مستوى الوزارة في جداول مستقلة.

وترفق جداول الجهات الخاصة بالصادرات العينية من قبل الوزارات المعنية بها مع كتاب الفسيولية ويرسل بتاريخ أقصاه ٢٠٢٤/٧/٩ إلى وزارة التخطيط متضمنة التوزيعات الاستثمارية، وفق هيكل الخطط للتعاون الدولي والى مصرف سوريه المركزي (مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء).

مبادئ في إعداد الموازنات التقديرية

بعد مشاريع الموازنات التقديرية للمؤسسات والشركات والمنشآت العامة ذات الطابع الاقتصادي من عام ٢٠٢٤ في إطار الخطة التشغيلية وتعديلها وفقا لتعاميم المصارف رقم [illegible] ٢٠٢٠ والخطة الأخرى مع مراعاة تعميم وزارة المالية رقم ١١١/ت/١٣ تاريخ ٢٠٢١/٣/١٥ وتشمل مايلي:

أ- الجدول الأول: الاستخدامات

ويتضمن تقديراً للاستخدامات الجارية وبصورة خاصة في الأجور والمستلزمات السلعية والخدمية والمستوردات بغرض البيع وأعباء الاهتلاك، والمشروعات.

ب- الجدول الثاني: الموارد

ويتضمن تقديراً للإيرادات الجارية وبصورة خاصة تقدير قيم المبيعات من السلع والخدمات والاعتمادات والإيرادات الرأسمالية والتحويلية وغيرها.

ويبين تفاصيل هذين الجدولين فائض أو عجز هذه العمليات والناتج إجمالي الفائض المتاح للتنمية (فائض موازنة وفائض مشوله) وبما يطابق نتائج خطة التكاليف والربحية لعام ٢٠٢٥.

ج- الجدول الثالث

جدول الانفاق والايراد الفعلي عن النصف الأول والمقدر عن النصف الثاني من عام ٢٠٢٤ مع بيان مبررات زيادة اعتمادات الاستخدامات في حال وجودها ونسب التنفيذ الفعلي والمتوقع عن عام ٢٠٢٤.

د- الجدول الرابع

يتضمن حساب الاهتلاكات للأصول طويلة الأجل ويتضمن أنواع الأصول طويلة الأجل الإفرادية - معدل الاستهلاكات- قسط استهلاك عام ٢٠٢٥.

ث- الجدول الخامس:

١- النفقات الاستثمارية المطلوب رصدها في الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٥ ومبررات كل منها.

٢- احتياجات كل من المؤسسات والشركات والمنشآت العامة ذات الطابع الاقتصادي من العملات الأجنبية عن عام ٢٠٢٥ وبالاستناد الى الخطة السنوية موزعه كما يلي:

٢-١- العملات الأجنبية اللازمة لمستوردات الخطة الانتاجية (مستلزمات سلعية وأوجه الاستخدامات الأخرى).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢-٢- العملات الأجنبية اللازمة لمستوردات تنفيذ الخطة الاستثمارية مشاريع ونفقات العملات الأجنبية اللازمة لسديد الفوائد والأقساط المكفولة وغير المكفولة مع تحديد الجهات التي تدفع لها والمشاريع التي استفادت منها وبيان وفق ما يلي:

- الجهة المستفيدة:
- المشروع الممول:
- جهة الاستحقاق:
- تاريخ الاستحقاق:

- يراعى في إعداد الموازنات التقديرية لمؤسسات وشركات الإنشاءات العامة الخاضعة لأحكام المرسوم التشريعي رقم /٨٤/ لعام ٢٠٠٥ استفاد بأحكام المادة الثالثة من القرار الصادر بالمرسوم رقم /١١٥/ لعام ٢٠١٤.

أحكام عامة

أ- ترسل:

١- مشاريع الخطط السنوية الاستثمارية (بجانبيها المادي والمالي) وبرامجها التنفيذية للمشاريع إلى كل من وزارة المالية (مديرية الموازنة الاستثمارية) وهيئة التخطيط والتعاون الدولي في موعد أقصاه ٢٠٢٤/٧/٤ على نسختين (ورقية) ونسختين (الكترونية) مرفقة بكتاب اعتماد من الوزير المختص أو المحافظ.

٢- مشاريع موازنات خطة التجارة الخارجية وقطع الأجنبي والمشاريع الممولة بقروض خارجية وخطوط التسهيل الائتماني المستندة إلى الخطط السنوية إلى وزارة المالية (مديرية الموازنة الاستثمارية ومديرية الموازنة الجارية) وهيئة التخطيط والتعاون الدولي ومصرف سورية المركزي في موعد أقصاه ٢٠٢٤/٧/٤.

٣- موازنات العمليات الجارية إلى وزارة المالية – مديرية الموازنة الجارية في موعد أقصاه ٢٠٢٤/٧/٤.

٤- مشاريع الخطط السنوية والموازنات التقديرية للمؤسسات والشركات والمنشآت العامة ذات الطابع الاقتصادي إلى وزارة المالية – مديرية الموازنة الجارية – وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وأن تعد وفق التعليمات المعتمدة من وزارة المالية.

ب- تجري مناقشات مشاريع موازنات العمليات الجارية للجهات العامة ذات الطابع الإداري في وزارة المالية – مديرية الموازنة الجارية – وفق برنامج زمني يحدد لهذه الغاية ويبلغ إليكم، كما تجرى مناقشة مشاريع الموازنات التقديرية وأسسها الحسابية والمالية للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي في وزارة المالية – مديرية الموازنة الجارية – وذلك وفق برنامج زمني يحدد لهذه الغاية ويبلغ إليكم في حينه.

ج- تجري مناقشة مشاريع الخطط السنوية الاستثمارية لعام ٢٠٢٥ للجهات العامة .كذلك خطة القطع الأجنبي والتمويل الخارجي للمشاريع في وزارة المالية –مديرية الموازنة الاستثمارية- من قبل لجان تشكل من وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والجهات المعنية ومصرف سورية المركزي وذلك وفق برنامج زمني يحدد لهذه الغاية ويبلغ إليكم في حينه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner